كلمة رئيسة الوزراء "أرنا سولبرغ"

الأعزاء الكرام!

مرت علينا عدة أسابيع سادتها تدابير صارمة من أجل الوقاية من العدوى.

ففي شهر يناير انخفضت معدلات العدوى ومنذ ذلك الوقت فهناك تسطيح للمنحني، ولكن هناك علامات تشير إلى إمكانية زيادة العدوى.

طالبت العديد من الفئات بتخفيف التدابير بالنسبة لهم على وجه الخصوص، ومنهم من لديه حجج وجيهة لذلك.

لكن سينجم عن هذه الطلبات ازدياد في العدوى.

وانتهز الفرصة لطرح مقولة القيتها في العديد من المناسبات سابقا ولكنها تنطبق أيضا على الوضع الراهن، وهو ما قاله السياسي يان سيسة: "نضطر في نهاية المطاف لقبول نتيجة تتعارض مع ما كنا نرمي إليه"

فسيؤدي المزيد من تخفيف في الإجراءات الى زيادة معدلات العدوى وستؤدي الطلبات الحسنة النية إلى فقداننا للسيطرة على الوضع.

جميعنا يرغب بتخفيف التدابير، لكن الوضع غير واضح حاليا وعدم الوضوح يدور بشكل أساسي حول السلالات الفيروسية الجديدة.

قمنا خلال الأسبوع الأخير بتخفيف ملحوظ للتدابير المفروضة على المنطقة الشرقية واعتبارا من تاريخ 22 شباط سنقوم بإنهاء التدابير الإقليمية السارية على بلديات المنطقة الغربية وسيتم ذلك بناء على الحوار الذي أجريناه مع البلديات ووفقا لتحسن وضع العدوى في المنطقة.

على الرغم من فرض بعض البلديات لبعض التدابير المحلية، فسيتمكن المواطنون من الالتقاء والقيام بنشاطات أكثر نتيجة التسهيلات الحالية.

إضافة إلى ما سبق وبناء على الوضع غير المستقر للعدوى فقد قررت الحكومة تمديد العمل بمعظم التدابير العامة،

بما في ذلك الحد من التواصل الاجتماعي، فتكون الزيارات محدودة بخمسة أشخاص إضافة للذين يسكنون معا في نفس المنزل.

فتخيف التدابير الآن هو عمل يسوده المجازفة، وليس لدينا ما يكفي من خبرة لاحتواء وضع السلالات الفيروسية الجديدة، وسنقوم بإجراء تقييمات جديدة للتدابير في منتصف شهر آذار. لكننا سنقوم بإجراء بعض التعديلات على الرغم من مواصلة العمل بمعظم التدابير الحالية. وستدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بعد منتصف ليلة الثلاثاء 23 شباط.

وتتوافق أهم التعديلات مع استراتيجية الحكومة حيث سنعطي الأولوية للأطفال والشباب.

واجه الكثير من الأطفال والشباب صعوبات على مدار فترة طويلة افتقروا فيها للنشاطات والتواصل الاجتماعي، فلذلك نحن الآن سعداء لفتح هذه المجالات أمامهم وإن كان ذلك بتأن.

أود أن أنوه بأن هذه التوجيهات هي نصائح وقواعد عامة، وقد تضطر بلديتك لاتخاذ قواعد أكثر منها حزما إذا تطلب وضع العدوى ذلك.

بإمكان الأطفال والشباب تحت سن العشرين حاليا ممارسة الرياضة التي تجري في الداخل وفي الخارج.

والتعديلات تكمن في فسح المجال أمام الأطفال والشباب تحت سن العشرين للمشاركة في المباريات والفعاليات الرياضية. حيث سيكون بإمكان خمسين شخص التواجد في الصالات الداخلية، أما في الخارج سيكون العدد محدودا بمئتي شخص، وتشمل هذه الأعداد المشاركين والأهالي والمدربين والأخوة والأخوات الصغار، ويجب على الجميع أن يكونوا من نفس البلدية.

فعلى سبيل المثال بإمكان فريق كرة القدم أو اليد أن يجري مباراة مع فريق آخر، لكن ضمن نطاق البلدية نفسها.

أما بالنسبة للرياضة التي تجري في الخارج والتي لا يوجد فيها احتكاك مباشر كالمنافسات الفردية مثل التزلج على الجليد، فبالإمكان أن يكون المشاركون من كل أرجاء النطاق الرياضي أو الإقليم، ويستخدم الإقليم كحدود جغرافية.

لكن في نفس الوقت سيتم مواصلة العمل بقواعد الفعاليات، فيجب أن يكون عدد الحضور محدودا. ولكن ستسمح هذه التعديلات بفرص أكثر خلال الأسابيع الأخيرة من الموسم.

عبر الكثيرون عن رغبتهم في فتح المجال لدوريات المحترفين، ولكن لم نجد هناك مجالا لذلك حاليا، لكننا سنكون على حوار متواصل مع الجهات المعنية بالرياضة حول ما الذي يجب أن نعطيه الأولوية عندما سنفتح المجال لاحقا.

إضافة إلى التسهيلات في مجال رياضة الأطفال والشباب سنقوم أيضا باتخاذ بعض التسهيلات في وضع الطلاب. وستتحدث الوزيرة "غوري" أكثر حول ذلك فيما بعد.

عندما نقوم باتخاذ تسهيلات في بعض المجالات فعلينا أن نتخذ بعض التشديدات في مجالات أخرى خشية الوقوع في وضع تنتشر فيها العدوى بكثرة.

نحن على يقين بأن هناك من يشعروا بأن هذه التدابير غير مناسبة، لكن مجموع ما نقوم بعمله معا هو ما سيحدد مدى انتشار العدوى في المجتمع. فعندما سيحصل البعض الآن على الفرصة لممارسة نشاطات أكثر، فعلينا التشديد في مجالات أخرى.

استنادا على نصائح قدمتها السلطات الصحية، قمنا بتعديل توقيت إيقاف تقديم المشروبات الكحولية من منتصف الليل إلى الساعة العاشرة مساءا، فهذا تشديد سيسمح لنا لاتخاذ تسهيلات في مجالات أخرى، على سبيل المثال ما يخص الأطفال والشباب.

يجب أن نسيطر على حدود دولتنا ولذلك سنقوم بفرض بعض التعديلات.

ستُشدد قواعد الحجر الصحي عند دخول البلاد وقواعد فندق الحجر وسيتحدث "شيل اينغولف" أكثر حول هذا الموضوع.

في نفس الوقت سوف نقوم بفتح المجال لعدد محدود من العمالة الماهرة المهمة للمجيء والعمل هنا.

سننشئ نظام تقديم طلبات يسمح للشركات التي تكون بحاجة ماسة لأشخاص معينين للعمل، ويسمح هذا النظام بدخول الموظفين الضروريين جدا للمساهمة باستمرارية دوران عجلة العمل في النرويج.

فسنفسح المجال للفنيين الضروريين المختصين في بعض التجهيزات، على سبيل المثال الفني المختص الذي يعمل على تصليح أحد الاجهزة عندما تفتقر النرويج إلى مثل هذا التخصص. لكن لن تتمكن هذه التسهيلات من مساعدة قطاع الأعمال لحصولهم على العمال لمهام العمل العادية. فستكون مجازفة كبيرة إن فتحنا المجال أمام الكثير من العمالة الوافدة. لكن سيمكن هذا النظام الشركات من الحصول على الموظفين الأجانب المهمين لاستمرارية العمل وبدوره سيتمكن الموظفون النرويجيون بالاستمرار في عملهم.

إن حدث تفشي للعدوى محليا فالقاعدة الرئيسية هي أن البلديات من ستقوم باحتواء الوضع. لكن قد يفرض الوضع على بعض البلديات أن تطلب من الحكومة اتخاذ تدابير عاجلة على مستوى الإقليم، كما كان عليه الحال عند تفشي العدوى في نوردره فولو.

ستسهل الحكومة الآن الإجراءات المتبعة حين تطلب البلديات اتخاذ تدابير عامة.

أشعر بالأسف لحرمان البعض من التعليقات اللطيفة على صفحات المداخلات عندما سنتوقف الآن من استخدام نظام الدائرة 1 والدائرة 2، حيث سنعيد ترتيب مستويات التدابير.

فسيكون الآن هناك ثلاثة مستويات للتدابير العامة. وسيكون مسار العمل كما في السابق، كلما كان تفشي العدوى أكبر كلما كانت التدابير ذات مستوى أعلى.

لكنني أعدكم بأنه سيكون بالإمكان النقد لاحقا، فليس كل شيء مثاليا الآن ولكن ستكون الأمور أسهل بعض الشيء.

ليس من السهل التعامل مع جائحة، فيتطلب هذا منا اتخاذ العديد من الإجراءات المناسبة خلال وقت قصير وفي نفس الوقت نحاول أن تكون التدابير واضحة ويسهل تنفيذها. والغاية هي الحد من معدلات العدوى.